مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 6 / العدد: 1 /أفريل2022، ص ص338-358

الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر

دراسة حالة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي التضامني PAJE

Solidarity Social Economy in Algeria
PAJE Case Study

* غنية بن حركو
Ghania Benharkou
جامعة عباس لغرور خنشلة_الجزائر
Benharkou.ghania@univ-khenchela.dz

عبد الحليم مسعي
Abdelhalim Messai
جامعة عباس لغرور _خنشلة
messai.abdelhalim@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/28 تاريخ القبول: 2022/04/28 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :

تهدف الدراسة إلى توضيح كيف تستفيد الجمعيات حاملة المشاريع والأفكار في اطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني من الدعم والتمويل من برنامج PAJE . حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف جوانب الدراسة التي خلصت إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني يهدف الى ارساء المساواة و العدالة الاجتماعية و من ثم التوفيق بين ضرورة دفع وتيرة التنمية وبين الغايات و القيم الانسانية. وأن برنامج PAJE وما رصد له من إمكانات مالية و بشرية ضخمة من خلال تمويل المشاريع الجمعوية ، ساهمت في دفع الحركة الجمعوية داخل هذه الولايات النموذجية .

الكلمات المفتاحية: الجمعيات ،الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، برنامج PAJE، المجتمع المدني

تصنيفات JEL: Z19.R19

Abstract :

The study aims to explain how associations carrying projects and ideas within the framework of the social solidarity economy benefit from the support and funding of the PAJE programme. We have relied on the descriptive and analytical approach to present the various aspects of the study, which came to the conclusion of a solidarity social economy aimed at establishing equality and social justice and thus reconciling the need to advance development with human goals and values. The PAJE programme, with its considerable financial and human potential through the funding of collective projects, has contributed to the movement of the collective within these pilot states.

Keywords : Associations, Social Solidarity Economy, PAJE Programme, Civil Society

JEL classification codes: Z19.R19

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

عرف العالم بعد الازمة الاقتصادية عام 2008 زيادة الاهتمام بما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني للحفاظ على استقرار اقتصاديات الدول وبحثا منها للوصول إلى التنمية المستدامة في ظل التطورات والتغيرات الدولية، وحتى تستطيع تحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى مما يجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية قامت بعض الدول العالم بما فيها المجاورة للجزائر (تونس و المغرب) في السنوات الأخير بالتوجه الملحوظ والانفتاح على هذا النوع من الاقتصاد الذي أصبح من اهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء.

وهذا بسبب مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل وهي الغاية المنشودة في ظل الظروف التي مرت بها دول العالم وخصوصا الربيع العربي وما تشهده بلدنا من تهديدات بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الذي أدى الى بروز أوجه عدم المساواة الاجتماعية والجهوية كان لابد لها ان تنتهج سياسة تضع فيها رعاية الفئات المهمشة بالمرتبة أولى لاهتماماتها من خلال الاعتناء بالمرافق وتمويلها للمشاريع التي تتصف بالمردودية و الاستمرارية وهنا قامت الجزائر بالشراكة مع العديد من الدول والهيئات والمنظمات الغير حكومية بمرافقة الجمعيات في اطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني وذلك من خلال تقوية قدراتها التقنية والادائية في تسيير مشاريع تنموية على المستوى المحلى. ومن هنا يمكن أن نطرح الاشكالية الرئيسية التالية :

كيف يتم تمويل الجمعيات الحاملة للمشاريع في اطار برامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني ؟

ولقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي الى تساؤلات فرعية :

- ماذا نقصد بالاقتصاد الاجتماعي التضامني وماهي خصائصه ؟
- ما هي الجمعيات الحاملة للمشاريع وكيف يتم تمويلها في اطار برامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني ؟
- ما هو برنامج PAJE وماهي اهدافه ودوره في هيكلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني و تمويل و مرافقة الجمعيات الحاملة للمشاريع؟

ترتكز الدراسة على الفرضيات التالية

- **الفرضية الاولى** : ان الاقتصاد الاجتماعي التضامني اصبح قطاع مهم لدعم التنمية المستدامة تحقيق العدالة الاجتماعية لذا استوجب الاهتمام والتعريف به على جميع الأصعدة وبين كل فئات المجتمع .
- **الفرضية الثانية:** تمويل ودعم الجمعيات الحاملة للأفكار من طرف برنامج PAJE يمكن أن يساهم في تغيير العمل الجمعوي الكلاسيكي المناسباتي الى مؤسسات خالقة لمناصب شغل ومدرة لأرباح ذات نشاط يتميز بالاستمرارية والديمومة .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاهمية التي اصبح يكتسيها دور الجمعيات الناشطة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني ، والذي اصبح يقدم العون الكبير للدولة والمجتمع على حد سواء ، و هذا ما رأيناه اثناء أزمة كوفيد 19 او كورونا العالمية و ما لعبته الجمعيات كمجتمع مدني متحضر ومتكافل في وجه الازمة ومن هنا فان اهمية الدراسة تنبع من خلال :

- التحسيس و التوعية بأهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني .
- التعرف على برنامج PAJE وما حققه على مستوى والولايات النموذجية؛
- فتح مجال جديد للبحث و التطوير في هذا المجال.

أهداف الدراسة

- محاولة فهم ما هو دور الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تحقيق التنمية المحلية وما مدى مساهمة برنامج PAJE في ذلك .
- إزالة الغموض حول طريقة بناء مشروع و حصول الجمعيات على تمويل او دعم من طرف برنامج PAJE يمكن أن يساهم في تغيير وفتح المجال امام باقي الفاعلين .

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بتحليل الاطار النظري للاقتصاد الاجتماعي و التضامني و الجهات الفاعلة و إطارها القانوني (الجمعيات الحاملة للمشاريع) ، اضافة الى منهجية دراسة حالة لبرنامج PAJE ودوره في تمويل ودعم الجمعيات الناشطة والحاملة للأفكار .

دراسات سابقة: هناك بعض الدراسات السابقة التي تشير إلى جزء من البحث ولها علاقة بموضوع الدراسة :

- **دراسة** (عثامنية ، 2019): حيث حاولة الباحثة الإجابة على العديد من التساؤلات التي طرحت وأهمها: هل يمكن اقتراح نموذج فعال للتخطيط التشاركي في إدارة مشاريع التنمية المحلية؟ ما هو أسلوب التخطيط التشاركي المعتمد في برنامج دعم الشباب والتشغيل(PAJE)المقترح في ولاية خنشلة؟ ما هي المهمة الرئيسية لجهاز المرافقة الشخصية للشباب CAPJeunesse؟ حاولت الباحثة تحليل الوضع التنمية المحلية مع وصول برنامج PAJE الى الولاية وتبيان مدى تاثير هذا الأخير على تنشيط الوسط الجمعوي وحثه على المشاركة في حمل المشاريع ودعم التنمية المحلية .
- **الدراسة** (زرقوط ، 2021) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المبادئ اليت يقوم عليها الاقتصاد التضامين باعتباره توجها اقتصاديا يراعي الظروف الاجتماعية كأهداف أولية ، داعما بذلك اقتصاديات الدول للقضاء على مظاهر الفقر في كافة أحناء العامل ، ومن بني ابرز البرامج اليت تدعم مبادئ هذا التوجه جند برامج المسؤولية الاجتماعية والتي تشترك مبادئها مع مبادئ الاقتصاد التضامين، وقد خلصت الدراسة إلى: أن ادماج برامج المسؤولية الاجتماعية لن يؤتي اكله ان تعارض مع اهداف المؤسسات والدولة ، لذا على القائمين بالإدارة والسياسات التنموية داخلها ان تولي اهتماما بالأهداف المزدوجة بما يتماشى مع اهداف الاقتصاد التضامين والتنمية المستدامة.
- **دراسة** (هاني، محجوب ، و بركان ، 2021) هدفت الدراسة إلى توضيح واقع تدعيم المقاولة الاجتماعية في المغرب، كوهنا أصبحت من الأدوات التي يعول عليها لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المختلفة فبالإضافة إلى مبادرات الأفراد لتحقيق الدخل و تجسيد التضامن، لابد من مساندة الدولة لتلك المجهودات عن طريق وضع العوامل الضرورية لإنجاح المقاولة الاجتماعية. وقد خلصت الدراسة إلى: أنه يجب إعادة النظر في القوانين الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني حتى يصبح هذا النشاط قويا وقادرا على حماية المشتغلين به والهياكل المستوعبة له وكذلك الإنتاج الذي تنتجه، بمعنى آخر الحماية عن طريق الأجرأة من المخاطر، وهنا لابد من التركيز على دور "مكتب تنمية التعاون بالمغرب" وكذلك على القوانين المغربية التي تدعم التعاونيات الإنتاجية ومنها قانوني 1962 و1975 و القانون 12-112 الذي صدر سنة 2015 ،فهذه القوانين في حاجة لعمليات التحيين حتى تتماشى مع لمتطلبات الحديثة للتنمية الخاصة للاقتصاديات

الاجتماعية والتي لا دف بالدرجة الأولى تحقيق الربح الاقتصادي بل إلى الغاية الاجتماعية أول.

1- ماهية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

قبل أن الحديث على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتعريفات والمفاهيم التي تدور حوله فلنبدأ أوّلا بالسياق التاريخي لنشأة مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فكيف ظهر هذا الطرح الاقتصادي وفي أي ظروف تاريخية

2-1- نشأة و تطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

2-1-1- نشأة الاقتصاد الاجتماعي التضامني :

ظهر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي في منتصف القرن التاسع عشر وفي سياق تاريخي حافل كانت تشهده القارة الأوروبية آنذاك، وبالتحديد سنة 1848. فقد كانت المنطقة تعيش على وقع موجة من الثورات والانتفاضات الشعبية ذات الطابع السياسي والاجتماعي. بل يمكن أن نقول إن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي جاء كامتداد لخطاب أيديولوجي جديد وهو الاشتراكية. لكن هذا المفهوم وإن استمدّ الكثير من الاشتراكية العلمية التي طوّرها كارل ماركس لتتحوّل إلى إيديولوجيا تبنتها ثورات عدّة خاصة الثورة البلشفية ومن ثم الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية، إلاّ أنه تميز عنها في نقاط أخرى. حيث اعتبر منظّروه في تلك الفترة على غرار سان سيمون Saint Simonوفوريي Fourrier وكابيه Cabet وأوينOwen ، أنهم داخل مجتمع رأسمالي فعلي ولم يقرّوا بضرورة إسقاط النظام برمته، بل بإمكانية إحداث الفارق عبر تأسيس ما يمكن تسميته بالجُزُر في بحر أو محيط المنظومة القائمة. بمعنى انشاء وحدات اشتراكية داخل الجسم الرأسمالي والمراهنة على تمدّدها وتوسعها في الجسد الاجتماعي ككل لتحلّ تدريجيا محلّ النظام الاقتصادي المهيمن. هذه الرؤية كانت محلّ انتقاد الاشتراكيين العلميين الذين اعتبروها ''اشتراكية طوباوية'' على حدّ تعبير إنجلز في كتابه ''الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية''، ولكن هذا الصراع الفكري بين المعسكرين إن صحّ التعبير، هو ما أفرز في نهاية المطاف المبادئ الكونية التي أسست للاقتصاد الاجتماعي. (بن عيسى، 2020)

2-1-2- تطور مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني :

بالنسبة لمصطلح الاقتصاد التضامني مع تطور الأنشطة ذات الغايات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ظهر شكل جديد من المؤسسات ذات الصبغة التجارية؛ (شركة تجارية ذات غاية

اجتماعية وغير ربحية) أو ما يسمى بالEntreprenariat social. وهي جمعيات تأخذ في أغلب الأحيان صبغة شركات تجارية، وقد ظهرت بالأساس في الولايات المتحدة الأمريكية. إذن فالتضامن يعتبر خروجا من الشكل الكلاسيكي في الاقتصاد الاجتماعي عبر التعاضديات والتعاونيات والجمعيات والمرور نحو شركات ذات صبغة قانونية تجارية إنّما بأهداف اجتماعية غير ربحية. فالاقتصاد التضامني يُعرف قبل كل شيء بمشروعه الاجتماعي وليس بشكله القانوني.

وهنا توسّع مجال الاقتصاد الاجتماعي ليتّخذ تسميته الحالية بعد إضافة مصطلح "التضامني". وقد استوعب ذلك القانون الفرنسي الذي صادق عليه في سنة 2014، بعد أن أثار نقاشا واسعا حول طريقة تصنيف هذه الشركات التجارية وصحّة اعتبارها مكوّنا من مكوّنات الاقتصاد الاجتماعي ، وهنا تجدر الإشارة ما دمنا نتحدث عن التسميات فأنه توجد هناك ثلاث تسميات رئيسية (بن عيسى، 2020):

- **الأولى** : الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الفضاء الأوروبي الذي امتد ليصل كنموذج اقتصادي جديد في الجزائر وشمال افريقيا .
- **الثانية** : الاقتصاد غير الربحي في المجتمعات الأنغلو-سكسونية.
- **الثالثة** : الاقتصاد الشعبي في أمريكا اللاتينية.

كما ظهر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في شكل جديد كحل للأزمات الاقتصادية الخانقة التي تعيشها كافة المنطقة ومتجاوزا بذلك التجارب التقليدية القديمة للاقتصاد التضامني. ففي المنطقة المغاربية مثلا برز الاقتصاد الاجتماعي في تجديد تام للمضمون والمقاربة متجاوزا المفهوم التقليدي القديم (تجربة التعاضد في تونس لفترة الستينيات). في المغرب وتونس بدأ الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات وذلك إثر تبني برامج الإصلاح الهيكلي. أما بالنسبة للجزائر فقد بدأ الاهتمام بهذا النمط من الاقتصاد في أواسط التسعينيات إثر السير التدريجي نحو اقتصاد السوق وتزامنا مع الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها البلاد.

2-1-3- تعريف ، مبادئ ، خصائص الاقتصاد الاجتماعي :

من هنا فالتطرق الى بعض المفاهيم والتعريفات التي يمكن اعتمادها في هذا المجال نجد القانون البلجيكي يعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كما يلي:

أولا: تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يعرف الاقتصاد الاجتماعي على أنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع أو الخدمات تمارسها شركات تعاضدية بشكل أساسي ذات بعد اجتماعي وجمعيات وتعاونيات ومؤسسات تترجم أخلاقياتها بمجموعة المبادئ التالية:

- تكرس خدماتها لمجموعة أعضائها أو للمجموعة بدل الغاية الربحية.
- الاستقلالية في التصرف.
- تسيير ديمقراطي في اتخاذ القرارات.
- تفضيل الموارد البشرية والعمل على رأس المال في توزيع الدخل.

وذلك حسب منظمة العمل الدولي Organisation International du travail.(OIT) في المؤتمر المحلي للاقتصاد الاجتماعي المنعقد في جوهانسبرغ 2009 (Christine ، 2008، صفحة 8).

ويعرف أيضا على انه "الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو مفهوم يشير إلى المؤسسات والمنظمات خاصة الجمعيات والتعاونيات ذات الطابع الاجتماعي والتضامني و التعاضديات التي تمتاز بإنتاج السلع والخدمات في إطار سعيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".

وبالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي ، فان هذا القطاع يشمل جميع المؤسسات الخاصة ذات الطابع المهيكل ، والتي تتوفر على استقلالية القرار وتتمتع بحريّة الانخراط والتي أنشئت لتلبية حاجيات أعضائها عبر السوق، ذلك بإنتاج سلع و تقديم خدمات التامين أو التمويل ، حيث أن القرارات أو أي توزيع لأرباح أو الفوائض بين الأعضاء لا ترتبط مباشرة برأس المال أو مساهمات كل عضو ، بل لكل واحد منهم صوت واحد وجميع الأحداث نجري من خلال قرار ديمقراطي و تشاركي ويشمل الاقتصاد الاجتماعي أيضا هيئات خاصة مع هيكل رسمي، مع استقلالية القرار مع التمتع بحرية انخراط، تنتج خدمات يمولونها، وأن فوائضها إن وجدت لا يمكن أن تكون مصدرا للدخل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين يضعونها أو يتحكمون فيها أو في تمويلها .

وأيضا قدمت منظمة العمل الدولية (OIT) الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمفهوم للشركات والمنظمات (التعاونيات، الجمعيات، التعاضديات، المؤسسات الاجتماعية) التي تتمثل خصوصيتها في إنتاج السلع والخدمات والمعرفة. وفي الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشبه التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال الابتكارات الاجتماعية، من أجل مكافحة الاستبعاد وضمان تكافؤ الفرص(Campos & Ávila , 2021) .

ثانيا: مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني :

يسعى الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى إيجاد تلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، فالاقتصاد يجب أن يكون في خدمة المجتمع. وهو ما يحتّم ارتكازه على جملة من المبادئ الخاصة التي ترسم خط تباين واضح مع القطاع العمومي (رأسمالية الدولة) والقطاع الخاص (رأسمالية الخواص)،

ويعتمد مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني على جملة من المبادئ التي تميزه عن باقي القطاعات تتمثل في (الأمم المتحدة منظمة الاسكوا ، 2014، صفحة 5) :

- **الطوعية:** حيث يشكل العمل التطوعي والتلقائي للأفراد المصدر الأساسي للمبادرات الاجتماعية وتكون عضوية الافراد وانسحابهم مفتوحة وطوعية دون تمييز بين الناس.
- **الجماعية:** التي تعني أولوية المصلحة المشتركة على المصلحة الفردية، وخدمة المجتمع بمعنى أولوية الانسان وقيمة العمل على رأس المال.
- **التضامن والتعاون:** مبدأ التضامن والتعاون بين افراد المجتمع الدي يهدف من خلاله البعد غير الربحي الى التمكين الاقتصادي للشرائح الهشة والفئات المحرومة.
- **العدل الاجتماعي:** مبدأ العدل الاجتماعي عبر التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي
- **التداول الديمقراطي:** ويعتمد على منهج التداول الديمقراطي على التسيير.
- **الاستدامة البيئية:** ويحرص على فكرة الاستدامة البيئية التي تتحقق بها المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية وترشيد استهلاكه.

ثالثا: خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يتميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بثلاث خصائص تظفي عليه طابع العدالة هو الهدف المنشود وتتجلى هذه الخصائص في ما يلي (عمري، 2019، صفحة 3):

- **الخاصية الأولى أولوية الإنسان على رأس المال:** والتي سبق أن أشرت إليها هي أولوية الإنسان على رأس المال. فوفق فلسفة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المال عنصر

أساسي، ولكن كوسيلة وليس كغاية. فعلى عكس المنظومة الرأسمالية التي تقوم على اعتبار الربحية هدفا ومعيارا للنجاح ولو أدى ذلك إلى التضحية بكرامة العاملين والسلامة البيئية والتحايل على القانون، فإن تطوير المردودية المالية للمؤسسة يهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان. بمعنى آخر، أن يستفيد الفرد من عائدات الإستثمار بما يلبي حاجياته في العيش الكريم ولكن في إطار المجموعة وضمن مشروع متكامل يضمن استمرارية المؤسسة وظروف العمل اللائق. وهذه النقطة بالذات تحيلنا إلى آلية تقسيم الارباح التي تختلف كليّا عن نظيرتها في المؤسسات التجارية . فالقانون الخاص بالإقتصاد الاجتماعي والتضامني يلزم الهياكل والمؤسسات المنضوية تحته بتخصيص نسبة 15% من العائدات في شكل احتياطات إلى أن تبلغ نسبة 50 %من رأس مال المؤسسة المعنية. كما يتم تخصيص نسبة 5% من الفوائض المالية كحد أقصى للأنشطة الاجتماعية والثقافية والبيئية، ثمّ يتم توزيع المتبقي من الفوائض المالية في حدود نسبة لا تتجاوز 25% بقرار من الجلسة العامة. أمّا ما زاد على ذلك، فيتم توجيهه نحو تنمية أنشطة المؤسسة وتطويرها أو المساهمة في بعث مؤسسات جديدة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- **الخاصية الثانية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تتضح في المنظومة الرأسمالية في سياق عقلنة أداء رأس المال لصالح المجتمع وفي عدم الحاجة إلى قرارات ردعية للتأكيد على هذه الضمانات الأساسية المتمثلة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لأنها تعتبر روح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- **الخاصية الثالثة آلية الحوكمة:** اذا كانت آلية الحوكمة في الاقتصاد التقليدي تتمحور حول ان القرار في المؤسسات أو الشركات التجارية التقليدية يعود إلى صاحب النصيب الأكبر في ملكية رأس المال، في حين يختلف الأمر وفق فسلفة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. حيث تتساوى الأصوات بغضّ النظر عن قيمة الأسهم أو حجم الملكية، ويخضع القرار إلى معيار الحجّة .

2-2- حجم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في اقتصاد بعض دول العالم:

يشهد قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموا ملحوظا عبر مختلف انحاء العالم ويزداد تطورا واتساعا يوما بعد يوم ويمكننا ملاحظة ذلك كما يلي: (FAVREAUE & LÉVESQU, 1996)

- **الولايات المتحدة**: يضم هذا القطاع ما يزيد عن 1،5 مليون منظمة خيرية تمكنت عام 2018 من جذب 427 بليون دولار تم توجيهها الي تمويل مشروعات متنوعة من دور العبادة ومؤسسات تعليمية وصحية وقدمت العديد من المنح والخدمات الإنسانية. وفي أوروبا توجد حوالي 2 مليون منظمة، بحيث توجد جمعية لكل 250 مواطن ضمن الاتحاد الأوروبي. ويشغل قطاع الجمعيات بكل أصنافه حوالي 5،6 مليون مواطن، ويشكل ما يربو عن 10٪ من الناتج الإجمالي.
- **فرنسا**: ما يزيد عن مليون جمعية وفق قانون الجمعيات 1901 وقانون 1905 المتعلق بالجمعيات ذات الطبيعة الدينية (بمعدل 190 جمعية جديدة يوميا) بالإضافة إلى حوالي 1500 مؤسسة خيرية (وقفية) مصنفة تحت مسمى.Fondations
- **ألمانيا**: المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة من حيث عدد المؤسسات الخيرية الشعبية التي يفوق عددها 6500، وهي في موقع الصدارة في أوروبا من حيث عدد ونوعية وقوانين المؤسسات الخيرية. وتقدر الهيئة الاتحادية للمؤسسات الخيرية الألمانية رأسمال المؤسسات الخيرية بأكثر من100 مليار يورو. وفي بريطانيا يشتمل القطاع على 62 الف منظمة تشغل 800 الف موظف. وفي الهند يحتوي القطاع على 2،2 مليون منظمة تشغل 30 مليون عامل معظمهم من النساء . كما بلغ عدد المنتفعين عالميا من خدمات الحماية الصحية والاجتماعية التي تقدمها جمعيات المنافع المتبادلة العالمية 170 مليون.
- **باقي الأقطار الأوروبية**: وقد شهدت البيئة التشريعية للنشاط الخيري والوقفي في باقي الأقطار الأوروبية تطورات مهمة في اتجاه دعم هذا القطاع وتعزيز مكانته وتفعيل دوره للنهوض بأعباء لم يعد بوسع الحكومات القيام بها . فقد سن البرلمان الاوروبي منذ عام 2012 قانون اوروبي خاص بالمؤسسات الخيرية (الوقفية) « La fondation européenne » الذي يسمح بتأسيس مؤسسات خيرية بشروط مالية ميسرة 25000 يورو عند التأسيس وبنفس المزايا والاعفاءات الضريبية داخل كل قطر أوروبي.

3- واقع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر

يعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني طريقة ممكنة في ضوء تجارب بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وتولدت الحاجة إلى الاستثمار في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني على أساس

فكرته الأساسية القائمة على استغلال رأس المال الاجتماعي ، وهي معطيات أساسية للمجتمع الجزائري ، المتميز بتقاليده في مجال المقاولاتية و التضامن .

3-1- النماذج التقليدية للاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر:

إن المجتمع الجزائري التقليدي يتميز بأشكال من التضامن التي توجد عمليا في جميع الجماعات والمجتمعات و التي تتجلى من خلالها قوة الروابط الاجتماعية ، وتعزز الممارسات الداعمة للتوازن المجتمعي وتهدف إلى ضمان المساواة بين أفراد المجتمع أو المجموعة ، وهو أيضًا أداة لتنظيم عمليات إدارة المكتسبات والموارد المشتركة ، مثل الماء .هذه الممارسات التضامنية وأشكال التضامن التقليدي تتجلى أولاً في سياق التنظيم العائلي والقبلي أو في السياق الديني و توصف بأنها قطاعات ، تضمن التماسك والترابط في المجتمع التقليدي الذي يقوم على طريقة التمثيل التي تفرض جميع التوازنات المجتمعية التي لا يمكن لأحد أن يتهرب منها والتي يجب على الجميع المساهمة بها، إن الحفاظ على التوازن المجتمعي يستدعي التقيد بمبادئ التضامن والمشاركة وتبادل الموارد المتاحة ، أيا كانت طبيعتها وأشكالها والتي سنأتي على ذكرها كما يلي: (Touhami & Ouelhazi, 2013, p. 49)

- **تويزا أو تيويزي "touiza ou tiwizi"**: شكل من أشكال التعاون والتبادل الأكثر حضورا في الأسرة أو القرية أو القبيلة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل ،حيث تسمح هذه الممارسة القائمة على التضامن بتعبئة الموارد البشرية المتاحة وتجميع الموارد المادية لتنفيذ العمل لصالح الأسرة ، كمثال على ذلك حصاد الزيتون أو الحرث .
- **تاشمليت "tashemlit"** : شكلا آخر في منطقة القبايل ، على سبيل المثال ، يطلق عليه مصطلح كنوع من الأعمال الجماعية ، التي تمارس في إطار قروي تحت مسؤولية مجلس القرية والتي تشمل جميع قوى القرية من أجل أداء الأعمال ذات المنفعة العامة (صيانة الطرق ، صيانة الينابيع والنافورات ، الأماكن العامة ، إلخ) أو لبناء المرافق المجتمعي مثل المساجد والمدارس والمنازل والطرق والصرف الصحي ، وكذلك جميع أعمال المنفعة المجتمعية: الحرث ، البذر ، الحصاد ، إلخ ولا تزال التويزا تمارس في عدة مناطق من الجزائر. وتسهم أشكال التضامن هذه ، الدينية أو المجتمعية ، في تعزيز الروابط الاجتماعية ومكافحة جميع أشكال الاستبعاد والهدر والفقر كما يستند هذا التضامن العضوي إلى الطابع المجتمعي للبناء الاجتماعي للجزائر لفترة طويلة وكمثال على نتاج هذه الأشكال والممارسات التضامنية التي لا تزال ماثلة الى يومنا .

- **الفوجارا elfougara** يمكن أن نذكر أنظمة الري في المناطق المختلفة من شمال البلاد أو أنظمة الفوجارا في المناطق الجنوبية من البلاد. في الحالة الأولى ، قد نذكر مصطلح "الحبوس" (مصطلح يشير إلى الحق في ملكية الأراضي في المنطقة المغاربية ، أوالعقار العام هو ملك للمصلحة العامة المخصصة للمستشفيات والمدارس الدينية ، إلخ
- **الوقف mainmorte**: (ذهب و بن مولود ، 2020، الصفحات 117-119) الوقف هو مصطلح إسلامي، لغويا يعني الحبس أو المنع، واصطلاحاً هو" حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على مصرف مباح ويشمل الوقف مايلي:
  - الأصول الثابتة كالعقارات والمزارع وغيرها.
  - الأصول المنقولة التي تبقى عينها بعد الاستفادة منها كالآلات الصناعية والأسلحة أما التي تذهب عينها بالاستفادة منها فتعتبر صدقة كالنقود والطعام وغيرها.

ويختلف الوقف عن الصدقة في أن الصدقة ينتهي عطاؤها بإنفاقها، أما الوقف فيستمر العين المحبوس في الإنفاق في أوجه الخير حتى بعد الوفاة ضافة الى الزكاة التي تعتبر الركن الثالث للإسلام ، ومنها زكاة الثمار او ما يعرف "**بالعشور**" كذلك زكاة الفطر وكلها تساهم إلى حد كبير في آليات توطيد التضامن والتماسك الاجتماعي.

وتستند هذه الآليات إلى مبادرات المواطنين وشبكات المساعدة الذاتية وتساهم في التنمية المحلية .يتم تنسيقها من قبل هيئة مركزية تعرف بالجماعة أو تاجماعت أي مجلس الحكماء على مستوى قرية أو جماعة أو مجتمع ما ، وهو ليس مجرد منتدى للتشاور والتحكيم والوساطة في التقاضي أو اتخاذ القرار ولكن أيضا مثال على الديمقراطية التشاركية .هذا الشكل من التضامن متجذر في روح الشعب الجزائري ويستمر حتى يومنا هذا.

3-2- النماذج الحديثة للاقتصاد التضامني والاجتماعي في الجزائر:

ان تطور القطاع التضامني في الجزائر مرتبط بخصوصية تتعلق بالماضي الاستعماري للجزائر وارتباطه بفرنسا حيث بعد الاستقلال تم إنشاء التعاونيات الفلاحية و الصناعية في زخم استقلال الجزائر من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني ،ويمكن تقسيمها الى فترتين: (Touhami و Ouelhazi، 2013، صفحة 43)

1.2.3. في الفترة الممتدة من الاستقلال الى 1988: في الجزائر كان ظهور الاقتصاد الاجتماعي بدءا بالأشكال التقليدية للتضامن و انتهاءا بالتضامن المؤسساتي من السلطة

السياسية (1988-1962). وبالتالي، ووفقا لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية فانه من بين 1027 جمعية وطنية هنالك 326 يحتمل أن تكون ضمن نطاق الاقتصاد الاجتماعي التضامني إضافة إلى الجمعيات المحلية التي بلغت 92627 ، منها فقط 6205 أي نسبة (6.7 ٪) يمكن أن تسجل في نطاق الاقتصاد الاجتماعي التضامني، هذه الجمعيات التي تغطي بتواجدها القطر الجزائري تنشط ضمن أنواع مختلفة من الأنشطة مثل التضامن ، لإغاثة ، التبادل الثقافي والشباب والطفولة والمراهقة، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ، المجال النسوي .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهياكل لديها عدد كبير من الوظائف الشاغرة الدائمة وكثير منها لديه إمكانية الحصول على التمويل العام.

2.2.3. في الفترة الممتدة من1988 الى يومنا :

انشأت من مزيج من هذه التعاونيات التي كانت مدعومة من قبل الدولة ومنذ عام 1990، تم إنشاء التعاونيات الجديدة بعد خصخصة الشركات العامة والمحلية. ولا توجد دراسة كمية تقيم الأهمية الاجتماعية والاقتصادية ومساهمات القطاع التعاوني ومساهمته في حل الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ولا سيما فيما يتعلق بأزمة الإسكان، خلق فرص العمل. كما يسجل القطاع التبادلي أو التعاضدي حوالي 4000 موظف ضمن 32 تعاضدية و أكثر من مليون عضو ويغطي حوالي سبعة ملايين مستفيد ومع ذلك، يلاحظ انخفاض في عدد الأعضاء داخل التعاضديات منذ التسعينيات.

وأخيرا فان القطاع المؤسساتي يعمل في إطار قانوني وقد اعترفت السلطات الجزائرية بالفوائد التي يجنيها السكان من قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ تحاول المؤسسات تحفيز ودعم ديناميكية العمل وانها ستكون أكثر فعالية لا سيما علاقتها مع السلطات العامة و نظام الضمان الاجتماعي و باقي هياكل الاقتصاد الاجتماعي و التضامني الآخر. وهذا ما يتضح من خلال جدول توزيع الجمعيات في الجزائر حسب مجال النشاط:

جدول رقم 01: توزيع الجمعيات في الجزائر حسب مجال النشاط

مجال النشاط	عدد الجمعيات	النسبة
المهني و العمالي	4 171	04.5%
الديني	15 304	16.5%
رياضة و تربية	15 019	16.2%
فن وثقافة	10 014	10.8%
اولياء التلاميذ	14 891	16.1%

علوم وتكنولوجيا	949	01.1%
لجان الاحياء	20 137	21.7%
بيئة	1 938	02.1%
ذوي الاحتياجات الخاصة	1 234	01.3%
جمعيات حماية المستهلك	111	00.1%
شباب و طفولة	2 677	02.9%
سياحة و ترفيه	894	01.0%
المتقاعدين و كبار السن	152	00.2%
المجال النسوي	919	01.0%
التضامن و الإحسان	2 978	03.2%
الكشافة	167	00.2%
الصحة و الطب	644	00.7%
قدامى التلاميذ و الطلبة	134	00.5%
المجموع الكلي	92 627	%100

المصدر : **الملتقى الوطني الاول للتعريف ببرنامج دعم الشباب والتشغيل بالجزائر العاصمة 16 جانفي 2016**

3-3- برنامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني لدعم الشباب و التشغيل- PAJE

يندرج برنامج دعم الشباب و التشغيل ضمن إطار التكفل بالشباب، هذا الاخير الذي يعتبر من بين الاهتمامات الرئيسية لدى الحكومة الجزائرية، حيث يتجسد ذلك عبر مختلف الأجهزة الرامية لدعم الإدماج المهني للشباب، التي تشترك في تنفيذها عدة وزارات قطاعية و كذا وكالاتها تحت الوصاية، لاسيما الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكذا وكالة التطوير الاجتماعي. زيادة على ذلك، تم اتخاذ نهج تشاركي بين كل الفاعلين المعنين قصد التوصل إلى تعزيز العمليات المشتركة بين القطاعات و الشركاء، لاسيما المجتمع المدني، و الوصول إلى تحسين الفعالية و الانسجام القطاعي المشترك للأجهزة.

3-3-1- تعريف برنامج دعم وتشغيل الشباب PAJE

وقعت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2012 ، اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 26 مليون يورو (منها 23.5 مليون يورو تمثل المساهمة الأوروبية و 2.5 مليون يورو للمساهمة الجزائرية) لتنفيذ برنامج دعم وتطوير وتنفيذ السياسات الوطنية للتوظيف

للشباب ، المسمى برنامج دعم تشغيل الشباب .PAJE التي هي اختصار لعبارة : programme d'appui jeunesse emploie

حيث تضع الحكومة الجزائرية رعاية الشباب كأحد اهتماماتها الرئيسية ، وينعكس ذلك في السياسة الوطنية الموجهة للشباب من قبل مختلف الوزارات القطاعية والوكالات المنضوية تحت إشرافها وهي:

وتتمثل اهم اهداف برنامج دعم وتشغيل الشباب PAJE في (PAJE, Pour une meilleure insertion socio professionnelle des jeunes, 2017):

- برنامج دعم تشغيل الشباب يندرج ضمن الجهود الرامية إلى تحسين فعالية وتماسك خطط دعم التكامل بين مختلف القطاعات المتواجدة في مجال الادماج الاجتماعي والمهني ، في اطار تشاركي تقوم به جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل تعزيز الإجراءات المشتركة بين مختلف القطاعات والشركاء بما في ذلك المجتمع المدني.
- الهدف الرئيسي من PAJE هو دعم اجراءات و اصلاحات الحكومة الجزائرية في سياساتها الوطنية تجاه الشباب.
- تم وضع البرنامج تحت إشراف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالتعاون مع 14 وزارة أخرى .

3-3-2- الشرائح المستهدفة او الأطراف المعنية بالتمويل في برنامج PAJE :

هناك شريحتان مستهدفتان يهتم بهما برنامج دعم الشباب و التشغيل بشكل رئيسي :

- **المستفيدون:** الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16سنة إلى غاية 35 سنة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)، بمفردهم أو عبر الجمعيات الممثلة للشبيبة و ذات الصلة المباشرة بالنشاطات و الخدمات و الامتيازات التي يولدها البرنامج.
- **الجهات الفاعلة او الواصلة:** كافة الأطراف المعنية بالمشاركة في تنفيذ البرنامج؛ ألا و هي الجهات الفاعلة المكلفة بنشاطات القيادة و الموافقة و المصادقة على النتائج، الجهات المعنية بصفة مباشرة في عملية تنفيذ النشاطات، و كذا كافة الجهات الفاعلة القادرة على توصيل المعلومة :

- هيئات تسيير البرنامج على المستويين المحلي و الوطني.
- منصات الخدمات التي سيتم خلقها، تطويرها أو تعزيزها بموجب برنامج دعم الشباب و التشغيل.
- الوزارات القطاعية (التشغيل، الشباب و الرياضة، التكوين المهني...) و مديرياتها التنفيذية في الولايات النموذجية؛"les wilayas pilotes"
- المؤسسات العمومية للقطاع على المستويين المركزي و الجهوي (وكالة التطوير الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة...
- الشركاء الاجتماعيون الاقتصاديون للبرنامج (الممثلون المنتخبون على مستوى المجالس الشعبية البلدية و الولايات، الشركات العمومية و الخاصة، الجمعيات الممثلة للشباب و ذات الصلة المباشرة بنشاطات البرنامج، القطاع التربوي بمفهومه الواسع، الجامعات، التكوين المهني.....).

3-3-3- مجالات التمويل

إن برنامج دعم الشباب و التشغيل عبارة عن برنامج متعدد الفاعلين و المستويات، يتهيكل و يتدخل على المستويين المركزي و الجهوي في 4 ولايات نموذجية ألا و هي:عنابة، بشار، خنشلة و وهران، و ذلك حول ثلاث عناصر :

- **العنصر الأول** تعزيز الشراكات و العمل بين القطاعات في عملية تنفيذ السياسة الوطنية للشباب الموجهة نحو الشباب بمحاور تدخل هي :
  - تعزيز مهارات الموارد البشرية المعنية؛
  - تطوير و تعزيز قدرات دراسة و تحليل قطاع الشبيبة، و ذلك قصد التوصل إلى قيادة فعالة للاستراتيجيات القطاعية لفائدة الشباب.
- **العنصر الثاني** يتمثل في الشباب و المجتمع المدني بمحاور تدخل هي (PAJE, Pour une meilleure insertion socio professionnelle des jeunes, 2017):
  - يهدف هذا العنصر إلى تعزيز مرافقة الشباب للتوصل إلى إدماج مهني أفضل، و هذا لاسيما بالاعتماد على مشاركة المجتمع المدني.
  - إنشاء مصلحتان على مستوى كل ولاية نموذجية، مصلحة للإدماج المهني و مصلحة للجمعيات لدى المنصة التجريبية Cap للشباب ، التي تسعى إلى

و تطوير منهج مشترك بين القطاعات و تقترح خدمات إعلام و إرشاد و مرافقة شخصية، قصد تمكين الشباب من بناء مشاريعهم للإدماج المهني، و تمكين الجمعيات من بناء مشاريعهم الجمعوية للإدماج المهني للشباب؛ .

- تمويل أعمال ميدانية ملموسة تحت قيادة الأطراف الفاعلة للمجتمع المدني، و ذلك عن طريق مساهمات من صندوق المساهمة و التطوير الجمعوي (Codeva) يهدف هذا الصندوق إلى تعزيز قابلية التوظيف، التكوين و مقاولاتية الشباب، و كذا المواطنة و الربط الشبكي لفاعلي المجتمع المدني.

- **العنصر الثالث** دعم خلق نشاطات تشجع قابلية التوظيف بمحاور تدخل هي :

- دعم ترقية اقتصاد اجتماعي و تضامني يكون خلاقا لنشاطات و مناصب شغل جديدة؛ لا سيما عبر مشاريع تعاونية؛
- إنشاء مصلحة جوارية و للمرافقة المستمرة في كل ولاية نموذجية، لدى المنصة التجريبية Cap للشباب، تهدف لتعزيز بناء مشروع مقاولاتي ناجح (مصلحة المقاولاتية).

وقد بدأ التنفيذ الفعلي للبرنامج في سبتمبر 2014 إلى غاية ديسمبر 2018 ، وتستند الهياكل التنظيمية للبرنامج إلى :

- إنشاء آليات دعم للشباب والمجتمع المدني؛
- هيكلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنمية روح المقاولاتية
- الاتصال في البرنامج.

3-3-4- أجهزة القرار و التسيير في برنامج PAJE

وتتمثل فيما يلي (PAJE، Cap jeunesse، 2017) :

- **على المستوى المركزي** : لجنة التسيير الوطنية ، لجنة المتابعة التقنية الوطنية ، المديرية الوطنية للبرنامج ، وحدة الدعم للبرنامج
- **على المستوى المحلي** : لجنة التسيير المحلية ، لجنة المتابعة التقنية المحلية ، المديرية المحلية للبرنامج ، وحدة الدعم المحلية للبرنامج ، خلية متابعة مشاريع (كوديفا – CODEVA)

3-3-5- التنظيم وعملية التمويل في برنامج PAJE

وتتمثل فيما يلي :

- **القائم بالخدمات 1 SOFRECO** : وهي شركة فرنسية رائدة في مجال الاستشارات والمساعدة الفنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .مع المنتجات والمنهجيات والأدوات التي تم اختبارها واعتمادها ، يضمن SOFRECO توفير خدمات عالية الجودة مع تأثير قابل للقياس .ويعطي الأولوية لملكيتها من قبل المستفيدين ، من خلال حلول مرنة وعملية ومكيفة ، بالإضافة إلى خلق ديناميكية من التغيير التشاركي والدائم في العديد من القطاعات والبلدان في القارات الخمس .تهدف هذه الديناميكية إلى تطوير المعرفة الفنية وتوزيع أفضل وإدارة أفضل للموارد المتاحة. (sofreco, 2021) الخدمات المقدمة للبرنامج :القيام بوضع فضاءات لخدمات الدعم الموجهة للشباب و لتقوية قدراته و كدلك لإنشاء مهمة "ملاحظة" سياسات الشباب.
- **القائم بالخدمات 2 " GIZ " الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)** هي مؤسسة تابعة للحكومة الاتحادية تعمل في جميع أنحاء العالم في مجال التنمية المستدامة لمساندة الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها التنموية، حيث تقدم حلولاً ناجعة لعمليات التنمية السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في عالم مُعَوْلَم .كما تدعم الوكالة إجراءات معقدة لإنجاز الإصلاحات في ظروف صعبة أحياناً، بغاية تحسين الظروف الحياتية تحسيناً مستداماً.

  الخدمات المقدمة للبرنامج : للقيام بهيكلة قطاع "الاقتصاد الاجتماعي و التضامني" ودعم الشاب في مهمة إنشاء المؤسسات الاقتصادية.
- **القائم بالخدمات 3 الخاصة بالاتصال " LATTENZIO "** هي شركة تابعة لنظام LATTANZIO KIBS للتواصل ، وهو أحد أقوى الأنظمة في إيطاليا للخبرات في قطاع المناقصات العامة. تأسست LATTANZIO Communicationفي عام 2005 كفريق مهارات للاتصال بالقطاع العام ، وهي شركة منذ عام 2013 تدعم الإدارات العامة والشركات في المشروعات رفيعة المستوى في مجال الإستراتيجية والإبداع وجودة الإدارة. يعد التواصل من أجل المؤسسات والبرامج الممولة من الصناديق الأوروبية ، من أجل التدويل ، من أجل خلق الأعمال

وتطويرها ، من بين مجالات التميز التي تعمل فيها لاتانتزيو للاتصالات مع هيكل من المهنيين المتخصصين في الإبداع و الأحداث الرقمية والوسائط المتعددة. (lattanziokibs, 2021)

الخاتمة:

تبنت الجزائر في جميع دساتيرها الحق في إنشاء الجمعيات ،فقد سعى المشرع من خلال القوانين المختلفة المنظمة لنشاط الجمعيات لتكريس هذا الحق الذي يدخل ضمن بنود العديد من الاتفاقيات التي وقعت الجزائر عليها وشهدت القوانين المتعلقة بالجمعيات تطورا ت كبيرة بعد الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد في أعقاب إقرار دستور 1989 ، الذي تلاه صدور القانون 31/90 المتعلق بالجمعيات ، واستمر العمل به إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي ،في الدول العربية المجاورة ، في ظل هذه الأجواء والتغيرات سارع النظام السياسي إلى تعديل جملة القوانين أهمها قانون الجمعيات بعد المشاورات والمناقشات ، صدر القانون العضوي 12/ 06 المتعلق بالجمعيات وحرية العمل الجمعوي في الجزائر الذي يعتبر ركيزة للاقتصاد الاجتماعي التضامني ،

في هذا الاطار سعت الدراسة الى محاولة توضيح كيف تستفيد الجمعيات حاملة المشاريع والأفكار في اطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني من الدعم والتمويل من برنامج paje من خلال بناء قدراتها وقدرت المجتمع المدني ككل.

بالعودة الى فرضيات الدراسة المقترحة وبعد استعراض الدراسة كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

- **الفرضية الاولى:** انه فعلا على الدولة إعطاء الاقتصاد الاجتماعي التضامني مكانة حقيقة لما له من أهمية بالغة في دعم التنمية المستدامة و تحقيق العدالة الاجتماعية على جميع الأصعدة وبين كل فئات المجتمع كما يجب التخطيط لدفع الشباب وباقي الأطراف الفاعلين بالمجتمع نحو هذا النوع الجديد التي تتسابق كل دول العالم في تثبيته كقطاع ثالث لديها .
- **الفرضية الثانية:** من خلال الدراسة تبين أن برنامج paje بالولايات النموذجية ومن خلال ما تم رصده من إمكانات مالية و بشرية ضخمة لهيكلة الاقتصاد الاجتماعي

التضامني من خلال تمويل المشاريع الجمعوية وكذا المنصات التجريبية التي تم وضعها على مستوى الولاية، ساهمت في دفع الحركة الجمعوية داخل الولايات النموذجية .

نتائج الدراسة :

تم في نهاية الدراسة التوصل الى مجموعة من النتائج :

- الاقتصاد الاجتماعي التضامني اقتصاد مبني على قيم التضامن و التكافل الاجتماعي ، ويهدف الى ارساء المساواة و العدالة الاجتماعية و من ثم التوفيق بين ضرورة دفع وتيرة التنمية وبين الغايات و القيم الانسانية.
- توضيح بعض النقاط المتعلق بالجمعيات وكيف تصبح حاملة للمشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للخروج من الطابع الكلاسيكي الى نوع مؤسساتي يستطيع تحقيق نشاطات مدرة لأرباح.
- حصول الجمعيات على تمويل او دعم من طرف برنامج PAJE يمكن أن يساهم في تغيير وفتح المجال امام باقي الفاعلين .
- عدم الاستقرار السياسي للدولة وتعدد الحكومات وتعاقب العديد من الوزراء او أصحاب القرار على الوزارة الوصية مما أدى الى عدم إعطاء الاهتمام اللازم بالبرنامج.
- غياب اطار قانوني موحد يمكن الجزائر من الانخراط في الحراك الدولي المتزايد للاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- غياب هيئة وطنية للنهوض بهذا القطاع.
- شح المعلومات حول واقع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر.

قائمة المراجع

1- FAVREAUE Louis، و LÉVESQU Benoît. (1996). *Développement , économique communautaire et intervention ,économie sociale*. Sainte-Foy: PUQ.

2- Christine Collette Benoît Pigé. (2008). *l'économie sociale et solidaire. Gouvernance et contrôle*. Collection : Les Topos, Dunod. Parution.

3- Direction Nationale du Programme PAJE. (2017). تاريخ الاسترداد 17 5, 2021، من Cap jeunesse: http://www.paje.dz/images/pdf/bref/Le_PAJE_en_Bref_n_6.pdf

4- Direction Nationale du Programme PAJE. (2017). *Pour une meilleure insertion socio professionnelle des jeunes*. تاريخ الاسترداد 3 5, 2021، من PAJE: http://www.paje.dz/images/pdf/plaquette.pdf

5- Campos Luis Monzón José ، و Ávila Rafael Chaves . (2021). *L'ÉCONOMIE SOCIALE DANS L'UNION EUROPÉENNE*. économique et social européen UNION EUROPÉENNE: Comité'L.

6- lattanziokibs. (2021). *Lattanzio KIBS_Communication*. تاريخ الاسترداد 15 6, 2021، من www.lattanziokibs.com: https://www.lattanziokibs.com/communication/profilo.html

7- Touhami Malika Ahmed Zaid ، و Ouelhazi Abdekhalek Ziad. (2013). *l'avenir ?rapport pour quelle Maghreb quelle réalités pour économie social et solidaire au ;i* Institut de Prospective 'paris, france: L Economique du Monde Méditerranéen.

8- Societe Francaise de Realisation, d'Etudes et de Conseil sofreco. (2021) *Acteur du développement au service des institutions publiques et des entreprises*. تاريخ الاسترداد 15 6, 2021، من sofreco: www.sofreco.com/FR/formArticle.awp?P1=FR_4

9- الأمم المتحدة منظمة الاسكوا . (2014). الاقتصاد الاجتماعي و التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية. *بيروت ، لبنان، 4*.

10- سارة عثامنية . (2019). *اقتراح نموذج للتخطيط التشاركي في إدارة مشاريع التنمية المحلية" دراسة حالة برنامج دعم الشباب والتشغيل (PAJE على مستوى ولاية خنشلة*. جامعة بسكرة، الجزائر: رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد .

11- سارة زرقوط . (2021). المسؤولية االجتماعية للمؤسسات و دورها في ارساء أهداف االقتصاد االجتماعي التضامني - مقاربة مفاهيمية. *مجلة إضافات اقتصادية*، 104-88.

12- صالح ذهب، و وثيق بن مولود . (2020). ور الوقف يف التنمية احمللية يف والية الوادي دراسة تطبيقية. *قتصادية رؤى جامعة الوادي*، 115-133.

13- لطفي بن عيسى. (17 11, 2020). *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني*. تاريخ الاسترداد 3 5, 2021، من https://legal-agenda.com.

14- محمد علي عمري. (2019). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: خطوة إلى الأمام للقضاء على الفقر في تونس. *مجلة أصوات عربية، تونس* .

15- منال هاني، عزيز محجوب ، و أسماء بركان . (2021). تفعيل دور المقاولة الاجتماعية في ظل الاقتصاد التضامين و الاجتماعي – دراسة التجربة املغربية. *مجلة الابداع*، 565-549.